

من بانكوك إلى الاقتصادات العربية..

بحاجة إلى جهاز للتنبؤ بالأزمات (1-2)

الشفافية، وضبط الاقتراض المفرط، وتحسين الاستعدادات للصدمات. وهذه تحذيرات تستدعي قراءة تتجاوز أداء الأسواق اليومي إلى سلامة الروابط التي تجمع المصارف والمستثمرين والميزانية الاقتصادية الرقمية.



○ بقلم:

عدنان أحمد يوسف.

يدعم الإيرادات، لكنه قد يتزامن مع تعطل الصادرات أو ارتفاع التأمين والشحن وتراجع السياحة والاستثمار. كما أن امتلاك أصول خارجية كبيرة يجعل مراقبة الأسواق العالمية ضرورية، لأن تراجع قيمتها أو صعوبة تسيلها قد ينقلان الصدمة إلى الداخل.

أما الاقتصادات العربية المستوردة للطاقة والغذاء، فقد تواجه ضغوطاً متزامنة على الأسعار والعملات والموازنات. ومن هنا، لا يكفي إصدار تحذير عربي عام؛ المطلوب تقدير مختلف لكل دولة، يحدد مصادر انكشافها، وقدرتها على التمويل، ومخزونها من السلع الأساسية، والفئات والقطاعات الأكثر تعرضاً. فالتعاون يصبح أكثر فاعلية عندما ينطلق من تشخيص دقيق للاختلافات، إلى جانب إدراك المصالح المشتركة. وهنا تتحدد وظيفة جهاز الإنذار المبكر الذي نجد الدعوة إليه: جمع المعلومات المتفرقة، وربط مؤشرات الطاقة والغذاء والشحن والديون والسيولة والتجارة، ثم تحويلها إلى سيناريوهات عملية، ماذا يحدث إذا ارتفعت كلفة التمويل؟ وما أثر تعطل ممر تجاري؟ وأي المؤسسات تحتاج إلى اختبار قدرتها على تحمل الصدمة؟ ينبغي أن تصل الإجابات إلى أصحاب القرار قبل اتساع الضرر. ونقترح أن يبدأ العمل بشبكة تربط الجهات الوطنية المختصة بالمؤسسات الخليجية والعربية القائمة، وفق قواعد لتبادل البيانات وحماية سريتها، مع فريق مهني صغير يصدر تقارير دورية وتنبؤات استثنائية. ويقاس نجاحه بدقة التحليل، وسرعة وصول التحذير، وما يتحده من استعداد فعلي لدى الجهات المعنية. فالإنذار المبكر لا يبعد بمنع كل أزمة، لكنه يمنحنا وقتاً مثيراً لتقليل الخسائر وحماية المصالح. وما أعادت اجتماعات بانكوك تأكيده هو أن الصمود يحتاج إلى استعداد متجدد. وتبقى الخطوة المكتملة، التي نتناولها في الحلقة المقبلة، بناء القدرة المؤسسية على التحرك حين تتحول الإشارات إلى أزمة فعلية.

خرجت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي عقدت قبل أيام في بانكوك، بالعديد من التوصيات التي ترسم مسارات التعامل مع المخاطر والتحديات التي تواجه الاقتصادات الخليجية والعربية والعالمية. وهذا يعيدنا إلى استذكار دعوات أطلقناها في مقالات نشرتها قبل أكثر من اثني عشر عاماً، لتأسيس جهاز إنذار مبكر بالأزمات الاقتصادية، كما دعونا في مقال آخر إلى إنشاء جهاز خاص لإدارة الأزمات، يجمع الاستعداد المسبق والقدرة على مواجهة الطوارئ.

كانت خلفية تلك الدعوات الدروس القاسية للأزمة المالية العالمية عام 2008، حين أثبتت التطورات أن وفرة المعلومات لا تكفي لحماية الاقتصادات، ما لم تتحول إلى مؤشرات مفهومة وقرارات مناسبة. واليوم، تتجدد أهمية هذه الفكرة، بعدما أصبحت الأزمات أكثر تشابكاً، وصار الاضطراب في سوق للطاقة أو شركة تكنولوجيا أو منظومة مدفوعات قادراً على الانتقال سريعاً إلى قطاعات ودول بعيدة.

قدمت التقارير الصادرة بالتزامن مع اجتماعات بانكوك صورة لاقتصاد عالمي يواصل النمو، ولكن بكلفة متزايدة وهوامش حماية ضيق. فتوقع صندوق النقد نمواً عالمياً يبلغ 3.1% عام 2026، يرتفع إلى 3.4% في العام المقبل، مقابل تضخم عالمي يبلغ 4.7% هذا العام. وحذر من تصاعد النزاعات، وتجدد التوترات التجارية، وهشاشة الأوضاع المالية العامة، وإعادة تقييم التوقعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

تتمكن الخطوة في تفاعل هذه العوامل. فاضطراب إمدادات الطاقة يرفع تكاليف الإنتاج والنقل، وقد يغذي التضخم ويؤخر انخفاض الفائدة. واستمرار كلفة الاقتراض المرتفعة يزيد أعباء الموازنات والشركات والأسر، ويضعف الاستثمار. وعندما تتزامن هذه الضغوط مع تباطؤ التجارة، تصبح قدرة الحكومات على حماية النمو والوظائف أكثر صعوبة، خصوصاً إذا كانت قد استهلكت احتياطاتها في مواجهة صدمات سابقة.

وفي الجانب المالي، حدد الصندوق ثلاثة مصادر بارزة للمخاطر: تصحيح محتمل في الأصول المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وارتفاع حاد في عوائد السندات السيادية، وهجمات سيبرانية تعطل الخدمات المالية. ودعا إلى تعزيز



خلال مشاركته في منتدى الاستثمار العالمي 2026 بالدوحة..

فخرو يؤكد أهمية تعزيز التكامل الاستثماري والصناعي بين دول مجلس التعاون

غورست وزير العلاقات الخارجية في حكومة جزيرة جيرسي Jersey، اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك بين الجانبين. ويقام منتدى الاستثمار العالمي 2026 بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تحت شعار «الاستثمار في المستقبل»، حيث تتناول جلساته عدداً من المحاور الرئيسية، من بينها الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسياسات الاستثمار، والتمويل المستدام، والاستثمار في السياحة والثقافة، والمناخ والبيئة، إلى جانب ترويج الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة.

أن الأولوية اليوم تركز على استقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة ونقل التكنولوجيا، داعياً لتقديم دول المجلس كسوق استثماري موحد ومتكامل تحت شعار «الاستثمار في دولة خليجية يفتح آفاق السوق الإقليمي بأسره». كما نوه بمبادرة «صنع في الخليج» وأهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبناء تحالفات عالمية لضمان مرونة سلاسل الإمداد العالمية. وعلى هامش أعمال المنتدى اجتمع عبدالله بن عادل فخرو بالبروفيسور فريدريك ما سي-هانغ (Frederick Ma Si-Hang) رئيس مجلس تنمية التجارة في هونغ كونغ جرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون المشترك بين الجانبين. كما اجتمع الوزير بالسيناتور إيان

الدولية وقادة الأعمال والمستثمرين. وخلال مشاركته في جلسة حوارية تناولت مستقبل الاستثمار في منطقة الخليج العربي، أكد الوزير أهمية تعزيز التكامل الاستثماري والصناعي بين دول مجلس التعاون، من خلال بناء سلاسل قيمة صناعية أكثر ترابطاً، وتعزيز التكامل بين الاستثمارات الصناعية والخدمات المساندة، إلى جانب توسيع فرص مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاريع الكبرى وسلاسل الإمداد.

كما أكد الوزير خلال مشاركته في الطاولة المستديرة الوزارية لمنتدى الاستثمار العالمي (UNCTAD)، أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك مقومات التحول إلى منصة عالمية رائدة للتصنيع والإنتاج، وشدد على

أكد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، أهمية تعزيز التكامل الاستثماري والصناعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاستفادة من المزايا التنافسية والإمكانات الاقتصادية التي تتمتع بها دول المجلس، بما يساهم في توسيع آفاق التعاون وخلق فرص استثمارية واقتصادية متكاملة على مستوى المنطقة.

جاء ذلك خلال مشاركة وزير الصناعة والتجارة في أعمال النسخة التاسعة من منتدى الاستثمار العالمي 2026، الذي تستضيفه العاصمة القطرية الدوحة، خلال الفترة من 25 إلى 27 أكتوبر الجاري، بمشاركة وزراء ومسؤولين حكوميين من مختلف دول العالم، إلى جانب ممثلي المنظمات

«فزت بحرين» تستضيف المؤتمر السنوي لمعهد السفر والسياحة 2027

300 من قادة قطاع السياحة في المملكة المتحدة يشاركون في المؤتمر بالبحرين

إدراج البحرين ضمن برامجها السياحية».

وأكد أمر الله أن الفوائد المحتملة تمتد إلى ما بعد أيام انعقاد المؤتمر، إذ يمكن للعلاقات التي تنشأ خلاله أن تدعم شركات جديدة، وتشجع على تطوير برامج سياحية إلى البحرين، وتوفر مزيداً من الفرص للفنادق وشركات السياحة وغيرها من المؤسسات المحلية.

واختتم بالقول: «نُثَنّ عالياً رعاية هيئة البحرين للسياحة والمعارض لهذا المؤتمر. ومن خلال التعاون بين مختلف الجهات العاملة في القطاع السياحي، يمكننا تحقيق أقصى استفادة من هذه المناسبة، وإبراز مقومات البحرين، وبناء علاقات تساهم في نمو السياحة مستقبلاً». وأكد أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الفرص السياحية على المستوى الدولي.

ومن خلال استضافتها للمؤتمر السنوي لمعهد السفر والسياحة لعام 2027، تسعى شركة «فزت بحرين» إلى تعزيز علاقاتها مع قطاع السفر والسياحة في المملكة المتحدة، ودعم طموحات مملكة البحرين في ترسيخ مكانتها وجهة سياحية دولية.



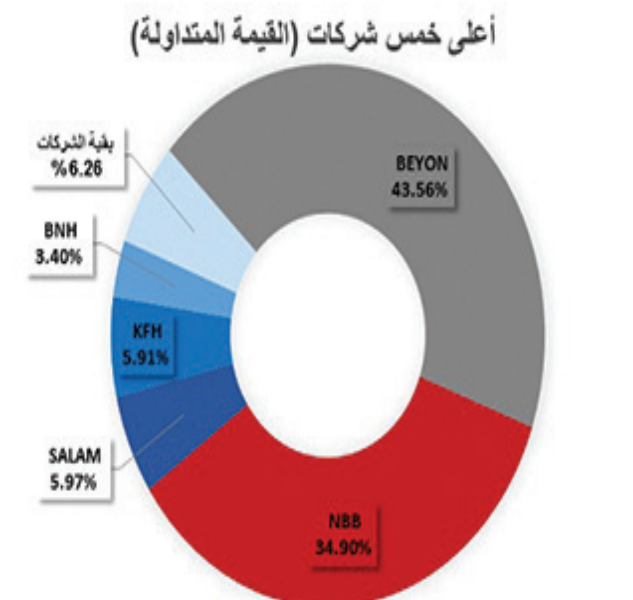
السفر والسياحة البريطاني، بما يتيح لقيادات القطاع معايشة التجربة السياحية في البحرين واستكشاف فرص التعاون مع الشركاء المحليين في القطاع. وأضاف: «تعد المملكة المتحدة سوقاً مهمة ضمن جهودنا لتنمية الحركة السياحية من الأسواق الدولية». ومن خلال استضافة هذه القيادات في البحرين، يمكننا تعريفها من قرب بالمملكة وخصائصها والتجارب المتاحة لعمالها. وهذا يوفر أساساً قوياً لتطوير الشراكات وتشجيع المزيد من شركات السفر البريطانية على

الاتفاقية: «نعتز بأن تستضيف شركة فزت بحرين المؤتمر السنوي لمعهد السفر والسياحة لعام 2027. ويمثل هذا الحدث فرصة مهمة للترحيب بقيادات مؤثرة من قطاع السفر في المملكة المتحدة وتعريفها بالمقومات السياحية للمملكة. فهوّأء هم أصحاب القرار الذين يحددون الوجهات التي تشملها برامج شركاتهم، ويؤثرون في التجارب السياحية المقدمة للسائح البريطانيين». وأوضح أمر الله أن استضافة المؤتمر س تدعم جهود «فزت بحرين» لتطوير علاقاتها مع قطاع

تستضيف شركة «فزت بحرين» المؤتمر السنوي لمعهد السفر والسياحة (ITT) لعام 2027، وذلك في فندق ومنتجع «أرت» بمملكة البحرين خلال الفترة من 6 إلى 9 يونيو 2027، تحت رعاية هيئة البحرين للسياحة والمعارض. وسيجمع المؤتمر 300 من قادة قطاع السياحة من المملكة المتحدة، من بينهم مالكو شركات تنظيم الرحلات السياحية ومديروها العامون وكبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع السفر، بما يوفر للبحرين فرصة مهمة لاستعراض مقوماتها السياحية وتعزيز علاقاتها مع أصحاب القرار في سوق السفر البريطاني.

وقع اتفاقية الاستضافة على أمر الله، الرئيس التنفيذي لشركة «فزت بحرين»، والدكتور ستيفن فرويدمان، رئيس مجلس إدارة معهد السفر والسياحة. وتأسس معهد السفر والسياحة عام 1956، وهو مؤسسة مهنية تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، وتضم في عضويتها العاملين في قطاع السفر والسياحة، وتعني بالمعايير المهنية والتعليم وتعزيز التعاون في القطاع. ويجمع مؤتمره السنوي قيادات بارزة من القطاع، وتستضيفه وجهة مختلفة خارج المملكة المتحدة كل عام. وقال علي أمر الله تعليقاً على

تداول مليون سهم بقيمة 449.4 ألف دينار في البورصة

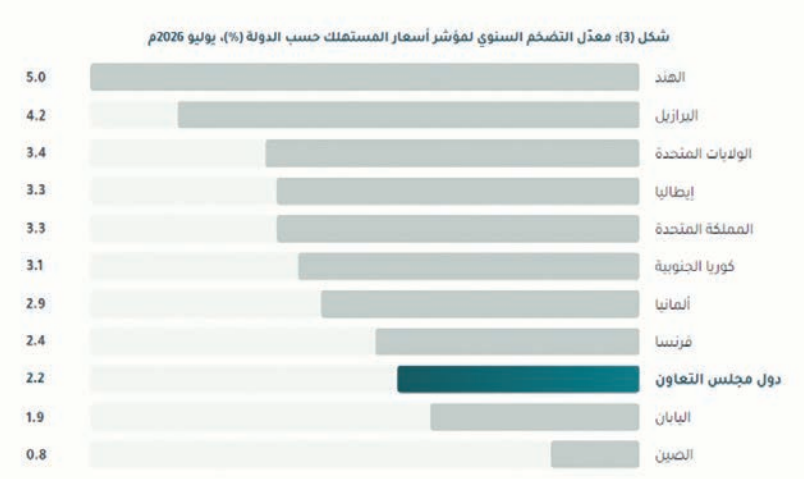


بقيمة قدرها 26.83 ألف دينار أي ما نسبته 5.97% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 125.79 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 18 صفقة. وتم يوم أمس تداول أسهم 14 شركة، ارتفعت أسعار أسهم شركتين، في حين انخفضت أسعار أسهم 3 شركات، وحافظت بقية الشركات على أسعار إقبالها السابقة.

43.56% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 436.45 ألف سهم، تم تنفيذها من 31 صفقة. أما المركز الثاني فكان لبنك البحرين الوطني بقيمة قدرها 156.86 ألف دينار أي ما نسبته 34.90% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 304.32 آلاف سهم، تم تنفيذها من خلال 23 صفقة. ثم جاء بنك السلام

أقل «مؤشر البحرين العام» يوم أمس الأحد عند مستوى 1,848.51 نقطة بانخفاض قدره 3.10 نقاط مقارنة بأقفاله يوم الخميس الماضي، في حين أقل «مؤشر البحرين الإسلامي» عند مستوى 849.13 نقطة بانخفاض قدره 5.57 نقطة مقارنة بأقفاله السابق.

وتداول المستثمرون «بورصة البحرين» 1.01 مليون سهم، بقيمة إجمالية قدرها 449.49 ألف دينار بحريني، تم تنفيذها من خلال 101 صفقة، حيث ركز المستثمرون تعاملاتهم على أسهم قطاع المال والذي بلغ قيمة أسهمه المتداولة 213.15 ألف دينار أي ما نسبته 47.42% من القيمة الإجمالية للتداول وبكمية قدرها 521.36 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 50 صفقة. وفيما يتعلق بأداء الشركات، جاءت ببيون في المركز الأول إذ بلغت قيمة أسهمها المتداولة 195.82 ألف دينار أي ما نسبته



2.2% ارتفاع أسعار السلع والخدمات في يوليو

العربية أن معدل التضخم في دول الخليج يظل أدنى من متوسطات التجمعات الاقتصادية الكبرى، وهو ما يعكس بيئة سعرية مستقرة نسبياً مقارنة بعدد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. وجاءت مجموعة السكن والمرافق هي المحرك الأبرز بمساهمة 82. نقطة مئوية، بما يعادل ثلث معدل التضخم العام، تلتها مجموعة الأغذية

التي تساهم بنحو 31.1% من التضخم، تليها مجموعة الخدمات المتنوعة والمطاعم والفنادق بنحو 16. نقطة لكل منهما. وذكر التقرير «بلغ معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي خلال نفس الشهر نحو 4.3%، وفي مجموعة العشرين نحو 4.1%» وفي دول الاتحاد الأوروبي 3.2% وفي منطقة اليورو 3.2% وفي مجموعة السبع 3.1%».

كشفت تقرير خليجي ارتفاع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في دول الخليج العربي بنسبة 2.2% خلال يوليو الماضي مقابل 2.1% في يونيو. وأظهر التقرير الصادر مؤخراً عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج

كتبت: زينب إسماعيل